تحرك عاجل

لاجئ بحريني عُرضة للإعادة القسرية

حكيم العريبي لاعب كرة قدم معروف، مُنح اللجوء في أستراليا، بعد تعرضه للتعذيب والاعتقال، ومثوله في محاكمة جائرة بالبحرين. وقد اعتقلته السلطات التايلندية منذ 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، حينما وصل بانكوك لقضاء شهر العسل. وبموجب القانون الدولي، يجب على تايلند ألا تعيده قسرًا إلى البحرين، حيث يتهدده خطرٌ فعلي بالتعرض للتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. لذا، فيجب أن تُسقط تايلند على الفور التُهم الموجهة إلى حكيم، والتي على إثرها قد يُسَلم إلى بلاده، وأن تفرج عنه، وأن تسمح له بالعودة إلى أستراليا.

بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

Prime Minister Prayut

Chan-O-Cha

Pitsanulok road Bangkok

10200 Thailand

Fax: +66 2282 5131

Email: prforeign@gmail.com

فخامة رئيس الوزراء،

تحية طيبة وبعد ...

يتهدد حكيم العريبي، وهو لاجئ يعيش في أستراليا، خطر التعرض للتعذيب، حال إعادته قسراً إلى البحرين؛ إذ احتُجز حكيم في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 ببانكوك في تايلند، منذ وصوله إلى هناك لقضاء شهر العسل؛ ويجري احتجازه في الوقت الراهن بسجن كلونغ بريم للحبس الاحتياطي، إلى حين انعقاد جلسة النظر في طلب تسليمه.

ومنذ احتجاز حكيم، سحبت "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" (الإنتربول) النشرة الحمراء الصادرة بحقه، بيد أن المحكمة الجنائية في بانكوك مدت أمر احتجازه لمدة 60 يومًا مرتين. ولدى تايلند التزام بالامتثال لقانون حقوق الإنسان الدولي، ومن شأن هذا الالتزام أن يُبطل أي اتفاقٍ مع البحرين بتسليم الأشخاص. فلا تجوز إعادة حكيم إلى البحرين لأنه يواجه خطرًا فعليًا بالتعرض للتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي حالة إعادته قسراً، فإن تايلند ستخرق بذلك الالتزامات الدولية التي تحظر نقل الأشخاص إلى أي بلدٍ قد يواجهون فيه خطرًا فعليًا بالتعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فيجب إيقاف إجراءات التسليم المُتخذة بحق حكيم، كما يجب الإفراج عنه على الفور من الاحتجاز، والسماح له بالعودة إلى أستراليا.

ففي 2012، اعتقل حكيم في البحرين، وقد أبلغ عن تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه. وأُفرج عنه إفراجًا مشروطًا وحُكم عليه غيابيًا بالسجن لمدة 10 أعوامٍ بعد محاكمته محاكمة جائرة. وأُدين بالهجوم على قسمٍ للشرطة، على الرغم من أنه كان يخوض مباراة كرة قدم عُرضت على التلفاز في وقت وقوع الجريمة المزعومة ضده. وقد لاذ بالفرار من البحرين في 2014، واعترفت به أستراليا كلاجئ في 2017.

لذا نحثكم على أن تُفرجوا عن حكيم علي العريبي على الفور، وأن تتيحوا له العودة إلى أستراليا، وألا ترحلوه بأي حال من الأحوال إلى البحرين أو أي بلدٍ يتهدده فيه خطر فعلي بالتعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما نحثكم أيضًا على أن تتخذ حكومتكم التدابير التشريعية والإجرائية لاحترام التزام تايلند الدولي في مجال حقوق الإنسان المتمثل في عدم نقل الأشخاص إلى مكانٍ يتهددهم فيه خطر فعلي بالتعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

قد يواجه حكيم، في حال ترحيله إلى البحرين، السجن استنادًا إلى حكم بإدانته صدر بحقه جورًا فيما مضى؛ وقد يكون عرضةً لخطر كبير بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. فكان حكيم معروفًا بصراحته عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين منذ بلوغه بر الأمان في أستراليا؛ حيث تحدث عن تعرضه للتعذيب في البحرين، وعلى الأخص في مقابلته مع صحيفة "ذا نيويورك تايمز" في 2016

https://www.nytimes.com/2016/02/25/sports/soccer/sheikhs-candidacy-opens-new-door-to-criticism-of-fifa-human-rights.html.

وللبحرين سجل معروف في اعتقال المعارضين لدى وصولهم مطار المنامة الدولي. وكان علي محمد الشويخ آخر الأمثلة على ذلك، حيث رحلته هولندا في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2018. واعتُقل بالمطار، ويجري احتجازه منذ ذلك اليوم دون أن يُتاح له أي اتصال يُذكر بمحامٍ، في ظل ظروف تثير المخاوف حول تعرضه للمعاملة السيئة.

ومن الحالات الأخرى التي يمكن إيرادها في هذا الصدد المواطن البحريني علي أحمد إبراهيم هارون، البالغ من العمر 21 عاماً، والذي أُعيد من تايلند قسراً إلى البحرين في 18 ديسمبر/كانون الأول 2014، استجابةً لنشرة أصدرتها "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" (الإنتربول) وحركتها السلطات البحرينية. وثمة تقارير موثوقة تفيد بأنه تعرض للتعذيب بعدما أُعيد إلى البحرين. ووفقًا لما أفادت به أسرة هارون، فإنه قد تعرض للاعتداء البدني من جانب السلطات البحرينية أثناء احتجازه في تايلند، وإعادته القسرية إلى البحرين. وكان قد لاذ بالفرار من البحرين في 2013، بعد تعرضه للتعذيب هناك كما ورد.

وهكذا، فإن تايلند مُلزَمة بالمبدأ القانوني الدولي بعدم الإعادة القسرية، الذي يحظر نقل الأشخاص إلى أي بلدٍ أو ولاية قضائية يتهددهم فيها خطر فعلي بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأكد مسؤولو تايلنديون مرارًا وتكرارًا على التزامهم بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وعلى حرصهم على حمايته. ومع ذلك، فقد انصاعت الحكومة التايلندية مرات عديدة للضغط من الحكومات الأخرى، وأعادت أشخاصًا قسريًا إلى بلدان يتهدد أرواحهم وسلامتهم فيها خطر بالغ.

ويحظى هذا المبدأ بحماية العديد من الصكوك الدولية، وقد اكتسب صفة القانون الدولي العرفي، مما يجعله مُلزِمًا لكافة الدول، بغض النظر عن تصديقهم على المعاهدات ذات الصلة. كما تشكل الإعادة القسرية للأشخاص إلى بلدٍ قد يواجهون فيه التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، انتهاكًا لـ"اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، التي تعد تايلند دولة طرفاً فيها.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو التايلندية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 11 فبراير/شباط 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: حكيم العريبي (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/asa39/9518/2018/ar/